

نظرة إلى عصر صدر الإسلام



القضاء والقدر عبر تاريخنا

سُئل الرسول محمد (ص) عن الأحراز المتداولة لأجل الشفاء (وأضاف الغزالي أن السؤال كان عن الحرز والدواء) وهل تستطيع أن توقف مسير القدر؟ فأجاب (ص) (إنها من قدر الله). ومما ينقل عن الإمام أمير المؤمنين (ع) أنه كان مرة تحت حائط مايل فقام وانتقل إلى حائط آخر ف قيل له: يا أمير المؤمنين أتفر من قضاء الله؟ فقال (ع): "أفر من قضاء الله إلى قدر الله عز وجل" فهو إذن يفر من نوع من القضاء إلى نوع آخر منه. فسقوط الجدار الآيل إلى السقوط قضاء إلهي باعتبار أنه من الطبيعي أن ينهدم على رأس الإنسان عند تحقق شروطه. ولكنه إن جرّ نفسه عنه فسوف يبقى مصوناً من الأذى وهذا قضاء إلهي أيضاً. على أنه يمكن أن تصيبه وهو في حالته الثانية حالة ناتجة من عوامل أخرى وهي بدورها من القضاء والقدر. يقول الشاعر الحكيم المولوي: وترك الوهم يعلمنا بأن الله *** مفرّج من القضاء إلى القضاء وما ضد القضاء يصح سعي *** لأن السعي من سنن القضاء والدارس لحياة المسلمين الأوائل يلاحظ بوضوح أنهم فهموا القضاء والقدر بشكل لا يتنافى مع تحكم الإنسان بمصيره، وأن نفس التغييرات الحاصلة فيه إنما هي في إطار القضاء والقدر. فلم يكونوا جبريين مطلقاً بل

كانوا يطلبون العلى بجهادهم وجهودهم، يدعون إلى أن يرزقهم أفضل (قضاء) باعتبار أن^١ المحتملات كثيرة في أي^٢ مورد متصور، فهم يطلبون أفضلها، والملاحظ أنهم يطلبون أفضل (قضاء) ولا يطلبون أفضل (مقتضى ومقدر). وهذا المضمون نجده في كثير من الأدعية الإسلامية، ويمكن أن يكون الأعجاب من هذا أن نجد هذه المضامين حتى عند بعض المسلمين العاديين في صدر الإسلام. فقد جاء في الجزء الثاني من (الكامل) لابن الأثير صفحة 313 نقلاً عن تاريخ الطبري ذكر^٣ لرسالة سعد بن أبي وقاص التي بعث بها عمر يقول فيها: "وأمر^٤ بعد ماضٍ، وقضاؤه مسلماً^٥ إلى ما قدر لنا وعلينا فنسأل^٦ خير القضاء وخير القدر في عافية". وجاء في شرح ابن أبي الحديد لنهج البلاغة الخطبة 132 أن: عمر بن الخطاب في أحد أسفاره إلى الشام وقبل أن يدخلها اطلع على انتشار الطاعون فشاور من كانوا معه فمنعوه جميعاً غير أبي عبيدة بن الجراح الذي كان قائداً للمسلمين في الشام فقد قال لعمر: يا أمير المؤمنين أتفر من قدر^٧؟ فأجابه عمر: نعم أفر من قدر^٨ بقدر^٩ إلى قدر^{١٠}. وهناك ادعى شخص أن^{١١} سمع من رسول الله^{١٢} (ص) أن^{١٣} أمر من كانوا خارج البلد المصاب بالطاعون بعدم الدخول فيه، ومن كانوا في داخل البلد بعدم الخروج منه وكان ذلك قاطعاً لتردد عمر فانصرف عن دخول البلد. فالذي يظهر من خلال أخبار الفريقين الشيعة والسنة أن^{١٤} النبي (ص) طرح مسألة القضاء والقدر لأصحابه، وكذلك تحدث عنها أمير المؤمنين (ع) مراراً... ومما يبعث على الإعجاب أن^{١٥} هذا التعليم الرائع قد أعطى للمسلمين بكل مهارة ودقة تبعده عن الجبر تماماً، وأن^{١٦} لم يدفعهم مطلقاً نحو الجبر، وبالنتيجة لم يجعلهم يتصورون أنفسهم فاقدى الإرادة والاختيار. وهذا المعنى يثبته عملهم في صدر الإسلام وأقوالهم المنقولة هنا وهناك. وعندما جاء المتكلمون بعد ذلك وأرادوا تحليل هذا الموضوع والاستدلال عليه لم يستطيعوا أن يفرقوا بين القضاء والقدر و(الجبر)... وأنا لنشاهد حتى اليوم حيث انقضت قرون أربعة عشر تقريباً من ذلك العصر أن^{١٧} قليلاً من الأفراد في الشرق والغرب هم الذين استطاعوا التفريق بين الاعتقادين. والمنبع الأصيل للرأي الحق هو القرآن الكريم حيث يعبر^{١٨} عن أنواع القدر كما في الآية المباركة، (هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلاً مُّسَمًّى عِنْدَهُ...) (الأنعام/ 2)، والقرآن الكريم في الوقت الذي يتحدث فيه عن اللوح المحفوظ والكتاب الأزلي والتقدير المسبق ويقول: (ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) ويقول: (ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها) نجده يقول: (كل يوم هو في شأن) (الرحمن/ 29). وقد سئل رسول الله^{١٩} (ص) أنحن في أمر^{٢٠} قد فرغ منه أم في أمر مستأنف؟ فقال (ص) في أمر^{٢١} فرغ منه وفي أمر^{٢٢} مستأنف[1]. - الطبيعة التي لا تقبل التغيير: قلنا أن^{٢٣} جاء الحديث عن نوعي القضاء والقدر على لسان القادة سواء في الدعاء أو غيره: وقد أوضحنا أن^{٢٤} المجردات العلوية لها

قضاء وقدر حتمي خلافاً للموجودات الطبيعية، ويجب أن نضيف هنا أنَّهُ توجد في الطبيعة أيضاً أمور حتمية أي قضاء وقدر محتم لا يقبل التغيير فإن كل موجود في الطبيعة مسبوق بالعدم، ولا بدّ أن يكون معلولاً لموجود آخر وهذا قضاءٌ حتمي، ثمّ أنَّهُ لا بدّ لكل موجود طبيعي أن يتخذ سبيله للفناء والزوال ما لم يتبدّل إلى موجود غير مادي وهذا أيضاً قضاء وقدر حتمي. وإنّ الموجودات الطبيعية تصل إلى مرحلة لا يمكنها فيها أن تغير مسارها فإما أن تنعدم أو تطوي نفس المسار، ومعنى ذلك أنها تحت تقدير حتمي. فمثلاً الحيوان المنوي للرجل عندما يتصل ببويضة المرأة ويكون الخلية الملقحة (الزايكوت) يعين طينة وخميرة معينة لمستقبل الطفل مما يوجد في الطفل بعد ذلك صفات موروثة خاصة تؤثر لاريب في مصيره ومستقبله. ومن الواضح أنّ الحيوان المنوي للرجل لو كان قد خصب ببويضة امرأة أخرى لتشكّلت طينة وخميرة أخرى. وبعد تشكيل الطينة لا يمكن تبديلها إلى طينة أخرى ومعنى ذلك أنّ القضاء والقدر في هذه المرحلة محتم، وكذلك فإن كثيراً من الكيفيات التالية للرحم قطعية وحتمية. ومن هنا نجد الرحم قد جعل في بعض الروايات لوحاً من ألواح القدر. - النظم الثابتة: كما أنّ القوانين والنظم الحاكمة في هذا العالم أيضاً لا تقبل التغيير والتبديل. فإنّ الموجودات الطبيعية متغيرة متبدلة ولكن النظم الطبيعية ثابتة لا تتغير. والموجودات الطبيعية متغيرة متكاملة وتتخذ لها مسارات مختلفة فتارة تصل إلى حد الكمال، وأخرى تتوقف، وتارة تسرع وأخرى تبطئ حيث تغير مصيرها العوامل المختلفة، ولكن النظم الطبيعية ليست متغيرة ولا متكاملة بل هي ثابتة على منوال واحد. يقول القرآن الكريم متحدثاً عن النظم الثابتة ومعبراً عنها بتعبير "سنة الله": (سُذَّةَ اللّٰهَ فِي السَّذِينَ خَلَاوًا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُذَّةِ اللّٰهَ تَبْدِيلًا) (الأحزاب/ 62). فمثلاً إن كون العاقبة للمتقين، وإنّ الأرض لعباد الله الصالحين في النهاية سنة إلهية لا تتغير: (وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ) (الأنبياء/ 105)، (إِنَّ الْأَرْضَ لِلّٰهَ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ) (الأعراف/ 128). ومن السنن الحتمية أنَّهُ ما لم يغير الناس أنفسهم وأوضاعهم وأحوالهم فإنّ الله لن يغير أوضاعهم العامة (إِنَّ اللّٰهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بَفَوْا وَمَنْ حَتَّى يَغْيِرُوا مَا بَاءَ نَفْسِهِمْ) (الرعد/ 11). وكذلك منها أيضاً، كون المسلمين على أناس مناسبين لوضع روحيتهم وأخلاقهم واستعداداتهم (وَكَذَلِكَ نُؤَلِِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا) (الأنعام/ 129)، ومنها أيضاً أنّ المترفين لو وجدوا في شعبٍ ومارسوا البطر والفسق والفجور والإباحية فإنّهم سيجرون المجتمع إلى الاضمحلال: (وَلِذَا أَرَادُوا نَآ أَنْ نُهَلِّكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا نَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهِآ

الْقَوُولُ فَدَمَّ رُؤُوسَهُمَا تَدْمِيرًا) (الإسراء / 16). وكذلك فإن قانون فوز المؤمنين
المجهزين اللائقين للجهاد في ميدان تنازع البقاء بخلافة الأرض قانون قطعي لا يتغير:
(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ
وَلِيُثْمِرَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ...) (النور / 55).

ومنها أيضاً قانون ان عاقبة الظلم الفناء (وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكَ بِمَا ظَلَمْتُمْ
وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا) (الكهف / 59)، وقد جاء عن النبي (ص) قوله: "الملك يبقى مع
الكفر ولا يبقى مع الظلم".

الهامش:

[1] - شرح أصول الكافي، للملاصدرا الشيرازي، ذيل الحديث 394.

المصدر: كتاب الإنسان والقدر